

التنافس الطاقوي الأمريكي-الأوروبي على السوق الجزائرية

U.S-European Energy Competition for the Algerian Market

أحمد عثمان*، جامعة محمد بن أحمد - وهران 2-

othmanahmed641@gmail.com

بساتات نصر الدين، جامعة محمد بن أحمد - وهران 2-

besadat@yahoo.fr

تاريخ إرسال المقال: 2021/08/24 تاريخ قبول المقال: 2021/10/18 تاريخ نشر المقال: 2022/05/12

الملخص:

إن أهمية الجزائر الاستراتيجية والأمنية بالنسبة لواشنطن تكمن في عدة محاور متعددة ومتقاطعة؛ جعلت منها ركيزة جيوسياسية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى امتلاكها لموارد طاقوية هامة، ما جعلها موضع اهتمام الشركات النفطية الأمريكية والأوروبية كقطب بترولي وغازي؛ فالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الجزائر واحد من أهم مصادر النفط "الآمنة" البديلة عن تلك غير "الآمنة" في الشرق الأوسط، ومن بين أهم المناطق لتنويع وارداتها النفطية مستقبلاً، ومن جهة أخرى؛ يُنظر إلى الجزائر كشريك طبيعي للاتحاد الأوروبي الذي يسعى لتنويع مصادر إمداداته من الطاقة بحثاً عن بدائل للخروج من تبعية الغاز الروسي، هذا ما أدى إلى تصعيد التنافس الأمريكي-الأوروبي على السوق الطاقوية الجزائرية، تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن أبعاد هذا التنافس وتأثيره على الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الجزائر؛ التنافس؛ الأمريكي-الأوروبي؛ السوق الطاقوية؛

Abstract:

Algeria's strategic and security importance to Washington lies in several intersecting axes, made it a geopolitical pillar for the United States of America, in addition to having important energy resources, it has been of interest to U.S. and European oil companies as a petroleum and gas pole, for the United States of America, Algeria is one of the most important "safe" oil sources, which are alternative to those "unsafe" in the Middle East, and one of the most important areas to diversify future oil imports, on the other hand; Algeria is seen as a natural partner of the European Union, which seeks to diversify its energy supplies sources, searching alternatives to exiting of the Russian gas dependency, this has led to an escalation of the American-European competition on the Algerian energy market, this study aims at finding the dimensions of this competition and its impact on the Algerian economy.

Keywords: Algeria; Competition; American-European; The energy market;

المقدمة:

بعد نهاية الحرب الباردة برزت تحولات جديدة في النظام الدولي وتحول كبير في مسار العلاقات الدولية وقيام نظام دولي جديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنّ انتشار موجة التكتلات الاقتصادية أدت إلى بروز فواعل أخرى تملك مقومات وإمكانيات اقتصادية كبيرة تمكنها من احتلال مكانة دولية، وهنا برز الاتحاد الأوروبي كمنافس جديد للولايات المتحدة الأمريكية على مستوى النظام الدولي، وعليه تميزت العلاقات الأمريكية - الأوروبية بنوع من التحالف والتنافس، ولا سيما في منطقة البحر المتوسط والمغرب العربي، والجزائر كدولة مغاربية تتمتع بثقل استراتيجي في التوازنات الإقليمية في شمال إفريقيا بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي الجنوبية، والذي أكسبها أهمية استراتيجية جغرافيا، اقتصاديا، سياسيا، وعسكريا، ما جعلها موضع تنافس اقتصادي أمريكي-أوروبي على أسواقها خاصة النفطية منها، إلا أنّ هذه العلاقات البينية أصبحت أقرب إلى صراع تجاري؛ تصاعدت وتيرته بعد السياسة الأمريكية الحمائية التجارية، ما انعكس على الاقتصاد الجزائري، كما انعكس على الاقتصاد العالمي؛ بهدف تكريس الهيمنة على مناطق النفوذ والريادة العالمية من خلال مشروع الأمريكي مقابل الشراكة الأورو-متوسطية.

إشكالية الدراسة:

إنّ المكانة والأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية التي تتمتع بها الجزائر جعلتها محل تنافس بين الفواعل التي لها وزن في الساحة الدولية ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية المسيطرة على المنظمة العالمية للتجارة والاتحاد الأوروبي الذي يهدف إلى التوسع، وعليه ماهي رهانات التنافس الأمريكي-الأوروبي على السوق الطاقوية الجزائرية، وماهي انعكاساته على الاقتصاد الوطني؟

تندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي الأهمية الجيوستراتيجية للجزائر؟
- ماهي مظاهر التنافس الأمريكي-الأوروبي على السوق الطاقوية الجزائرية؟
- ما هي الآثار والانعكاسات المترتبة عن التنافس الأمريكي-الأوروبي على الاقتصاد الوطني؟

فرضية الدراسة:

تحاول الولايات المتحدة الأمريكية أن تحافظ على توازنها الاقتصادي العالمي في العالم ولا سيما في منطقة شمال إفريقيا على رأسها الجزائر لما تتميز به من أهمية استراتيجية واقتصادية وخاصة الطاقوية منها، وذلك في ظل التنافس الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر أنّه الأولى في النفوذ الاقتصادي في الجزائر، وعليه فكلما ازدادت الأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية للجزائر؛ ازداد التنافس الاقتصادي الأمريكي-الأوروبي على أسواقها ولا سيما السوق النفطية.

إضافة إلى فرضيات جزئية تتمثل في:

- إن الرهانات الطاقوية تلعب دورا محوريا في تحريك التنافس الطاقوي والحروب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على السوق الجزائرية.
- إنّ الولايات المتحدة تسعى من وراء التنافس الاقتصادي على الطاقة في الجزائر إلى إضعاف الاتحاد الأوروبي.
- كلما ضعفت استراتيجية الجزائر الطاقوية للحدّ من التنافس الأمريكي-الأوروبي، كلما كانت الانعكاسات ذات تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني.

منهجية الدراسة:

تمّ الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للمرونة الكبيرة الموجودة فيه ولشموليته، حيث يمكن الباحث من جمع البيانات النوعية والكمية في ذات الدراسة، أيضا المساهمة في وصف الظاهرة بشكل دقيق الأمر الذي يساهم في إيضاح هذه الظاهرة بالنسبة لقارئ البحث، كما تمّ الاعتماد على المنهج الإحصائي الوصفي الذي يركز على وصف وتلخيص الأرقام المجمعة حول موضوع الدراسة وتفسيرها في صورة نتائج، إضافة إلى المنهج المقارن بين الاستراتيجيات والمبادرات الاقتصادية الأوروبية والأمريكية.

1-الأهمية الجيوستراتيجية للجزائر:

1.1-أهمية الموقع:

يعتبر الموقع الجغرافي لأي دولة من بين المعطيات الثابتة في أهميتها، ومن خلال هذا الموقع تتحدد سياسات الدول الأخرى اتجاهها؛ فعلى هذا الأساس تبرز أهمية الجزائر اتجاه الدول الأخرى من خلال أهمية موقعها المتوسطي الذي يتجلى في العناصر التالية¹:

- تحتل الجزائر المرتبة التاسعة عالميا من حيث المساحة والأولى إفريقيا ومغربيا بعد تقسيم السودان، وهي تشكل نسبة 40% من مجموع مساحة فضاء المغرب العربي و 47% من عدد سكانه، كما أنّ الجزائر هي الدولة الوحيدة التي لديها حدود مع كل الدول المغاربية.

- موقع الجزائر الوسط جعل منها نقطة اتصال ومحور النقاء بين قارتي إفريقيا وأوروبا وفي هذا الإطار صرّح الرئيس الأمريكي السابق " جون كينيدي/John Kennedy عام 1963 بأنّ: " الجزائر تمثل مفتاح إفريقيا؛ وشغلنا الأساس هو مضاعفة نفوذنا اتجاه هذه الدولة".

- امتداد الجزائر على الشريط الساحلي يقدر بأكثر من 1200 كلم، جعلها تشكّل واجهة بحرية تقدر بـ 57% من الطول الإجمالي للضفة الجنوبية للحوض الغربي للمتوسط، وبالتالي فهي من أهم مناطق الحركة البحرية والتجارية على مستوى البحر المتوسط.

- امتداد الجزائر جنوبا في الصحراء وامتدادها الواسع من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، أدى إلى تنوع أقاليمها المناخية وإلى تنوع البنية الجيولوجية التي ترتب عنها تنوع الموارد الطبيعية التي تزخر بها الجزائر.

2.1- الأهمية الجيو-اقتصادية:

اعتُبرت الجزائر في عهد السبعينيات من الدول الأولى في تحقيق عملية النهوض الاقتصادي وذلك بفضل إرثها لبنية تحتية متطورة نسبياً عن الاستعمار الفرنسي من خلال مشروع قسنطينة في سنة 1958، وامتلاكها لثروة نفطية وغازية هائلة، وكذا انسياقها في استراتيجية صناعية طموحة سميت (بالصناعات التصنيعية)، غير أنّ هشاشة النمط الجزائري للتنمية ظهرت بقوة في ظل انهيار أسعار النفط في عام 1986؛ ليتم بعدها التوقيع على خطة إعادة الدولة في عام 1991، والتي قضت بمنح صندوق النقد الدولي للجزائر قرضا بقيمة 400 مليون دولار، وقرضا إضافيا عام 1994 بقيمة 5.1 مليار دولار بعد الإسراع في تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي، وفي العام نفسه تحصلت الجزائر على قرض آخر من صندوق النقد الدولي (لمدة 3 سنوات)؛ تركّزت أهدافه على إنعاش الاقتصاد الوطني من الاقتصاد التخطيطي المسير إلى اقتصاد السوق، إلى جانب مواصلة التحرير الاقتصادي، وجدولة الديون على مرتين 1994-1995 (نادي باريس) بـ 10 مليار دولار (ونادي لندن) بـ 3 مليار دولار، ولقد تطور مفهوم القوة الاقتصادية عالميا؛ كما تطورت عواملها وأصبحت مقياسا لقوة الدولة ومحددة لحجمها على المستوى الدولي، إذ تحتل الدولة ذات الموارد والثروات الهامة مكانة رائدة بين الدول المحيطة إقليميا أو دوليا، وهو ما استطاعت أن تحققه الجزائر بفعل مختلف الموارد والإمكانات التي تتوفر عليها والتي يأتي على رأسها النفط (الذهب الأسود)².

1.2.1- الأهمية الطاقوية للجزائر:

تملك الجزائر ثروات طبيعية مهمة متنوعة يمكن إجمالها على التوالي:

• **الاحتياطيات الطاقوية:** تحتل الجزائر المرتبة الخامسة عشر عالميا فيما يخص الاحتياطيات البترولية، والمرتبة الثامنة عشر من حيث الإنتاج، والثانية عشر من حيث التصدير، أما قدراتها فيما يخص تكرير البترول تقدر بـ 22 مليون طن/سنويا؛ في حين تحتل المرتبة السابعة في العالم من حيث الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي، والمرتبة الخامسة من حيث الإنتاج، والمرتبة الثالثة من حيث التصدير بعد كل من روسيا والنرويج³، وحسب دراسة أمريكية فإنّ الجزائر تحتل المرتبة الثالثة عالميا في قائمة الاحتياطيات الأعلى من الغاز الصخري⁴، انطلاقا من هذه الأرقام تبرز الجزائر كدولة طاقوية مهمة في الفضاء المتوسطي، حيث تعتبر هي المورد الثالث للاتحاد الأوروبي من حيث الغاز والرابع من حيث التزويد بالطاقة.

• **الطاقات المتجددة:** تزخر الجزائر على موارد جد مهمة من حيث الطاقات المتجددة خاصة فيما يتعلق بالطاقة الشمسية والهوائية، حيث تتراوح إمكانيات الطاقة الشمسية بين 2650 و 3500 ساعة/سنويا، أما الطاقة الهوائية فسرعة الرياح تتراوح حسب المناطق ما بين 2 إلى 8 م/ثا، رغم كل هذه الإمكانيات إلا أنّ السلطات لم تستغلها إلى حد الآن أحسن استغلال كمشاريع في المستقبل.

• **خصوصيات الاقتصاد الجزائري:** تحتل الجزائر مرتبة مريحة في السوق العالمي الطاقوي، باعتبارها بلدا منتجا ومصدرا للمحروقات وعضوا في منظمتي: الدول المصدرة للبترول OPEC ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول OAPEC⁵، حيث تمثل صناعة النفط والغاز الطبيعي في الجزائر الركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري، فهي تصنف ضمن الصناعات الاستراتيجية؛ حيث تؤمن هذه الصناعة ما يربو عن 90% من إيرادات التصدير، و 30% من الناتج المحلي، وفي هذا الصدد تعتبر الجزائر من أكثر مصدري العالم للغاز الطبيعي، فهي تنتج سنويا 38.49 مليون طن من النفط الخام ومشتقاته، و 149 مليون طن من الغاز (غاز طبيعي مميع)، كما تمتلك احتياطات ضخمة من الغاز؛ هذه الميزة التي أعطت قطاع المحروقات استراتيجية وطنية ودولية؛ وطالما أنّ البترول تزداد أهميته يوما بعد يوم في اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة فهو يمثل حافزا مهما؛ دفع الدول الكبرى لتوجيه استثماراتها نحو الجزائر المنتجة لهذه المادة من أجل سيطرتها على مصادر الطاقة، وإذا كان العامل الاستراتيجي للمحروقات يمثل الواجهة الأولى للمستثمر الأجنبي، فإنّ الاحتياطات البترولية غير المستغلة تمثل الدافع الأساسي لتدفق الاستثمارات الأجنبية نحو الدول التي تتوفر على هذه الاحتياطات ومنها الجزائر⁶.

3.1- مكانة الجزائر في استراتيجية الاتحاد الأوروبي:

• **العلاقات الطاقوية الجزائرية-الأوروبية:** إنّ التقارب الجغرافي بين دول جنوب أوروبا والجزائر أدى إلى رفع حجم التعاملات والتبادلات التجارية بين الطرفين وبشكل خاص في مجال الطاقة، وبما أنّ الإنتاج المحلي لدول الاتحاد الأوروبي ضئيل جدا، ونتيجة زيادة الطلب على النفط والغاز لتلبية احتياجاتها، لجأت دول الاتحاد إلى الجزائر من أجل ضمان أمنها الطاقوي من خلال تعزيز علاقاتها مع الجزائر وعقد اتفاقيات وعقود بنوعها طويلة وقصيرة المدى⁷؛ حيث تلعب الجزائر دور الشريك المتزن والضامن لاستمرار تدفق النفط والغاز لأوروبا، ومن أهم الزبائن الأوروبيين للجزائر؛ تأتي كل من: فرنسا، إيطاليا، وإسبانيا، بلجيكا، ألمانيا، وغيرها من الدول، حيث تعدّ الجزائر من بين أهمّ الدول المصدرة للغاز، وهذه الصادرات منصبة نحو أوروبا بنسبة 95% من إجمالي العام للصادرات وهذا راجع إلى الموقع الاستراتيجي للجزائر، كما تعدّ الجزائر الممول الثالث للغاز بعد روسيا والنرويج بنسبة 13.8%، كما بلغت الصادرات الجزائرية نحو أوروبا 49.46 مليار متر مكعب سنة 2011 من إجمالي الصادرات والتي بلغت 51.74 مليار متر مكعب، ومن أهم الزبائن الأوروبيين نجد إيطاليا التي تستورد 23.06 مليار متر مكعب، وإسبانيا المستوردة 12.75 مليار متر مكعب، وفرنسا في المرتبة الثالثة تستورد 5.57 مليار متر مكعب⁸.

• الاتحاد الأوروبي يراهن على الغاز الجزائري: يبحث الاتحاد الأوروبي بعد الأزمة الأوكرانية عن حلول

لتخليص الاتحاد من التبعية للغاز الروسي، وقد تكون الجزائر جزءا من هذا الحل حيث تخطط المفوضية الأوروبية لشراء كميات إضافية بـ 7 مليار م³ من الغاز الجزائري، مما سيرفع صادرات الغاز الجزائرية نحو الاتحاد إلى 32.7 مليار م³ عبر الأنابيب التي تربط الجزائر بأوروبا⁹، إذ يمكن أن تساعد الجزائر بشكل ملحوظ في خفض اعتماد الأوروبي على موارد الطاقة الروسية، والحصول على مكانة ونفوذ داخل السوق الأوروبية، وبالتالي يمكن اعتبار أن أهمية الجزائر بالنسبة للإدراك الأوروبي تتمثل في البحث عن تأمين موارد الطاقة التي تحويها الجزائر، وتأمين السوق الجزائرية للسلع الأوروبية، ومحاولة التعاون لوقف التهديدات الأمنية والبشرية (الهجرة غير الشرعية) القادمة من جنوب المتوسط، وما يمكن ذكره هو أنه لا يمكن فهم استراتيجية النفوذ الأوروبية اتجاه الجزائر دون التطرق إلى دراسة الاستراتيجية الفرنسية؛ باعتبار أن هذه الأخيرة تسعى دائما أن تبقى الجزائر منطقة نفوذها الخالصة دون منافسة أحد؛ لهذا عملت فرنسا على تبني مشاريع طموحة في جميع المجالات سواء الثقافية أو الإعلامية أو الاجتماعية أو الأمنية، أما على المستوى الاقتصادي فكل المؤشرات التجارية والمالية تؤكد ثلاثة حقائق أساسية¹⁰:

- استمرار التمرکز السلعي (المحروقات في الجزائر).
- استمرار التمرکز المعاملاتي بحيث تبقى فرنسا المتعامل الدولي الأول للجزائر.
- استمرار اختلال الميزان التجاري الجزائري في تعاملاتها التجارية مع فرنسا هو لصالح هذه الأخيرة.

4.1- مكانة الجزائر في الاستراتيجية الأمريكية:

يأتي الاهتمام الأمريكي بالجزائر في إطار التصور الأمني الأمريكي، الذي لا يفصل منذ هجمات الحادي عشر سبتمبر بين مكافحة الإرهاب وتأمين مصادر النفط وطرق الإمداد، كما يكمن سرّ هذا الاهتمام في أن الجزائر عانت من ويلات الإرهاب (العشرية السوداء) والعنف؛ فهي أكثر الدول استعدادا للانخراط في المخططات الأمريكية في شمال إفريقيا، ولذلك تحاول الولايات المتحدة الأمريكية الاستفادة من هذا الوضع¹¹.

• العلاقة الطاقوية الجزائرية-الأمريكية: تحتل الجزائر موقعا محوريا في الاستراتيجية الأمريكية، مما

يرشحها للعب دور محوري في المنطقة المتوسطية والمغاربية، وفي سياق عرض مؤشر لسيطرة الشركات البترولية الأمريكية على السوق الجزائرية تجدر الإشارة إلى أن الشركات الأمريكية الثلاث (أناداركو - أركو - أمكو) رغم أنها مصنفة ضمن فئة الشركات النفطية المستقلة، إلا أن قدرتها الضاغطة على الساحة الدولية الأمريكية لا يستهان بها مما يفتح المجال لتأثير مصالح هذه الشركات في السوق النفطية الجزائرية على السياسة الأمريكية في المنطقة، وتشكل الصادرات الجزائرية من الغاز الطبيعي المميع (GPL) أساس النسبة الساقطة للصادرات الجزائرية نحو الولايات المتحدة الأمريكية، ويتوقع أن تشهد الصادرات الجزائرية من الغاز

للولايات المتحدة ارتفاعا مضطربا خلال العشرين سنة القادمة بنسبة 50%، وذلك بطلب من الجانب الأمريكي، وتعتبر الجزائر أحد المصدّرين الرئيسيين في إفريقيا من النفط للولايات المتحدة بحوالي 14.8% من واردات النفط الأمريكي، ويحتل قطاع المحروقات صدارة المبادلات التجارية التي تمثل 95% من قيمة الصادرات الجزائرية نحو الولايات المتحدة الأمريكية¹²، وبهذا أصبحت هذه الأخيرة أول منافس للاتحاد الأوروبي خاصة بعد إعلان مشروع الشرق الأوسط المناهض للمشروع الأورو-جزائري، وتساعد الخلاف بين الطرفين حيث تسعى أوروبا لجعل المتوسط بحرا أوروبيا وليس أمريكيا، ونظرا لزيادة الاستثمارات الأمريكية المباشرة في الجزائر التي قدرت بـ 5.3 بليون دولار معظمها في قطاع النفط الذي تسيطر عليه الشركات الأمريكية¹³؛ تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعزيز التعاون مع الجزائر في مجال الطاقات المتجددة؛ وهذا ما يمثل تهديدا لأمن إمدادات الاتحاد الأوروبي في المستقبل.

2- مظاهر التنافس الأمريكي-الأوروبي على السوق الطاقوية الجزائرية:

1.2- مظاهر التنافس الاقتصادي-التجاري:

نظرا للأهمية الاقتصادية والتجارية التي تتميز بها المنطقة المتوسطية خاصة منها الجزائر، سواء من ناحية الموقع الجيو-استراتيجي، أو مختلف الموارد الاقتصادية كمصادر الطاقة والنفط والثروات والموارد الأولية المتعددة؛ جعلها محل اهتمامات بالغة من جانب القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي اللذان يتنافسان اقتصاديا من أجل الحصول على مواردها الاقتصادية¹⁴؛ وسنحاول في هذا الإطار أن نتطرق إلى مظاهر التنافس الاقتصادي والتجاري الأمريكي-الأوروبي على السوق الجزائرية في إطار المشاريع ذات الأبعاد الاقتصادية-التجارية المتوسطة¹⁵.

اعتمد التنافس الدولي الحالي على المنافسة الاقتصادية البحتة، باعتمادها على الشراكة السياسية لخدمتها، إذ بات ترتيب عناصر القوة في العلاقات الدولية بتساعد عناصر القوة الاقتصادية مع إطلاق آليات السوق في ظل تصاعد أهمية الجغرافية الاقتصادية على حساب الجغرافية السياسية، حيث قامت الدول الكبرى متصدرة المشهد بإعادة ترتيب آليات بناء نفوذها باتجاه تركيزها على الاقتصاد والتجارة، حيث صرح مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بقوله: «أنّ 40 % من مهامنا الجديدة تتناول الاقتصاد الدولي»¹⁶؛ هذا ما يظهر الأهمية المتزايدة التي بدأ يحظى بها العامل الاقتصادي في سياسات واستراتيجيات الدول الكبرى المتنافسة على الأسواق الجديدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وعليه باتت الجزائر تحتل مكانة بارزة في أجندة المشاريع الأوروبية المتوسطية والشرق أوسطية الأمريكية، بالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية للمنطقة من النواحي: السياسية؛ الأمنية؛ الثقافية؛ الاجتماعية والاقتصادية لكل من الجانبين الأمريكي والأوروبي وخصوصا هذا الأخير، حيث يعتبر نفسه ولأسباب جغرافية وتاريخية وحضارية واقتصادية بالخصوص أنّه أولى بها انشغالا، ليتحوّل بذلك التنافس الأمريكي-الأوروبي إلى حرب مواقع

ونفوذ اقتصادي وأسواق تجارية في إطار التنافس المصلحي حول مناطق النفوذ في العالم، ولا سيما الجزائر عبر التحركات الأوروبية في إطار الشراكة الأورو-جزائرية بمختلف محاورها، ومنها الاقتصادية في إطار عقد اتفاقات الشراكة والتعاون والمساعدات المالية، وتعزيز المبادلات التجارية، وترقية الاستثمارات في المنطقة المغاربية، في المقابل؛ هناك التحركات الأمريكية في إطار تعزيز العلاقات الاقتصادية من خلال عقد اتفاقات تعاون وشراكة اقتصادية ضمن ما يعرف بالشراكة الأمريكية-المغاربية، المنبثقة عن مبادرة "ايزنستات" عام 1998، وتعزيز المبادلات التجارية وبعث الاستثمارات في المنطقة فضلا عن هدف مشروع الشرق أوسط الكبير الذي يدعم هذه الشراكة¹⁷.

2.2- اتفاقات الشراكة والتعاون كإطار للتنافس:

يسعى كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية إلى عقد اتفاقات تعاون وشراكة اقتصادية مع الجزائر لإنشاء منطقة تبادل تجاري بين الطرفين؛ كاتفاقية الشراكة التي عقدها الاتحاد الأوروبي مع الجزائر عام 2001، حيث يرى الجانب الأوروبي في أداة الشراكة الأورو-جزائرية في شقها الاقتصادي هي آلية تضمن مصالحه الأوروبية كقوة اقتصادية في مواجهة القوة الاقتصادية الأمريكية الرامية إلى الهيمنة على السوق الجزائرية والأسواق المنطقة¹⁸، في هذا الصدد يتمتع الاتحاد الأوروبي بمكانة اقتصادية مهمة سواء عالميًا أو إقليميًا، إذ يقدر نصيبه من الناتج الداخلي الخام العالمي بـ 26%، و هو ثاني قوة فلاحية عالميا، ولديه قاعدة صناعية و مالية قوية، وبحكم القرب الجغرافي والعامل التاريخي الذي يربطه ببعض دول جنوب المتوسط وخاصة الجزائر كما سبق الذكر، وتبعيته الطاقوية لها؛ أدركت الولايات المتحدة الأمريكية بأنها منطقة نفوذ أوروبية بامتياز، فبدأت تسعى لمنافسة دول الاتحاد الأوروبي خاصة فرنسا في السوق الجزائرية؛ لبسط هيمنتها على المواد الأولية خاصة الطاقوية، إضافة ما تمتاز به السوق الجزائرية من اليد العاملة الرخيصة التي تحتاجها شركاتها العالمية¹⁹.

في هذا السياق؛ يعتبر المشروع الأمريكي (ايزنستات/*Eizenstat* لسنة 1998) الذي يحمل اسم كاتب الدولة المكلف بالخزينة العمومية السابق (ستيوارت ايزنستات/*Stuart Eizenstat*) والمركز على التعاون الاقتصادي والتجاري؛ أحد أطر الشراكة الاقتصادية الهامة في منطقة المغرب العربي²⁰، والهادف إلى تسريع الإصلاحات البنوية في كل بلد متوسطي بتكثيف الحواجز الجمركية فيما بين هذه الدول لتأسيس سوق جهوي متكامل بالمغرب العربي (وهذا عكس ما جاء في المشروع الأورو-متوسطي)، وذلك للسماح لشركاتها الكبرى بتحقيق الامتيازات التي تمنحها "الاقتصادات كبيرة الحجم" إلا أن هذا الأمر صعب التحقيق بسبب الخلافات بين الدول المغاربية (الجزائر، المغرب) حول قضية الصحراء الغربية، وعليه تعتبر مبادرة (ايزنستات) ولدت ميتة، و بأنها غير واقعية وغير قابلة للتحقيق.

3.2-التنافس من خلال المبادلات التجارية:

نشير في هذا العنصر إلى حجم المبادلات بين الجزائر وبين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، مع إجراء مقارنة من خلال تلك المبادلات، وفي قراءة حصيلة التجارة الخارجية الجزائرية؛ فيما يتعلق بتطور التجارة الخارجية حسب المناطق الاقتصادية خلال سنة 2018؛ يتبين لنا من الجدول المرفق أنّ معظم مبادلات الجزائر الخارجية مازالت مرتكزة على شركائها التقليديين، (أنظر الجدول رقم 01: تطور التجارة الخارجية من خلال المناطق الاقتصادية لسنة 2018).

الجدول رقم 01: تطور التجارة الخارجية من خلال المناطق الاقتصادية لسنة 2018

الصادرات بالمليون دولار أمريكي			الواردات بالمليون دولار أمريكي			المناطق الاقتصادية
التطور%	السنة		التطور%	السنة		
	2018*	2017		2018*	2017	
16.03	386 23	386 20	3.95	099 21	20 298	دول الاتحاد الأوروبي
7.50	950 6	465 6	6.56-	837 5	5 953	دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
0.00	40	40	19.27-	542 1	1 910	الدول الأوروبية الأخرى
5.14	660 2	530 2	10.50	546 3	3 209	دول أمريكا الجنوبية
48.85	351 5	595 3	6.56-	557 11	12 369	آسيا
-	-	71	-	-	-	أوقيانوسيا
10.89-	712	799	23.48	904 1	1 542	الدول العربية
31.11	1 669	1 273	7.77-	546	592	الدول المغاربية

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS (* نتائج مؤقتة)

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أنّ دول الاتحاد الأوروبي تبقى دائما الشريك الرئيسي للجزائر بحصص تصل نسبها على التوالي 45.67% من الواردات و 57.46% من الصادرات، كما سجلت الواردات القادمة من الاتحاد الأوروبي زيادة قدرت ب 3.95% مقارنة بسنة 2017؛ حيث ارتفعت من 20.29 مليار دولار أمريكي في عام 2017 إلى 21.10 مليار دولار أمريكي في عام 2018، ونفس الشيء بالنسبة لصادرات الجزائر نحو هذه البلدان حيث تم تسجيل ارتفاع بقيمة 3.27 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 16.03 مليار دولار²¹.

يمكننا التمييز كذلك أنّ الزبون الرئيسي ضمن هذه المنطقة الاقتصادية هو إيطاليا والتي تمتص أكثر من 13.26% من مبيعات الجزائر إلى الخارج، تليها إسبانيا ب 10.83% ثم فرنسا ب 10.02%، أما بالنسبة للممولين الرئيسيين؛ فتحتل فرنسا المرتبة الأولى لدول الاتحاد الأوروبي ب 10.35%، تليها إيطاليا وإسبانيا بحصة 7.91% و 7.65% من إجمالي واردات الجزائر خلال سنة 2018، كما نلاحظ أنّ أهم المبادلات التجارية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية تقدر نسبتها ب 3.52% بالنسبة للواردات و 9.37%

% بالنسبة للصادرات لعام 2018، على العموم بالنسبة لسنة 2018؛ يتمثل أهم زبائن الجزائر في الدول التالية: إيطاليا بـ 6.13 مليار دولار أمريكي، إسبانيا 5 مليار دولار أمريكي، فرنسا بـ 4.63 مليار دولار أمريكي، الولايات المتحدة الأمريكية بـ 3.85 مليار دولار أمريكي، بريطانيا بـ 2.77 مليار دولار أمريكي، تركيا بـ 2.31 مليار دولار أمريكي.

نستنتج من الأرقام التالية أنّ معظم المبادلات التجارية الجزائرية تتم مع الاتحاد الأوروبي مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ أنّ الاتحاد يصدر ما قيمته 21.10 مليار دولار أمريكي من مواد مصنعة وأدوية ومواد غذائية، ويستورد ما قيمته 16.03 مليار دولار أمريكي تتمثل في المواد الأولية المعدنية والطاقيّة على شكلها الخام، في هذا الصدد تعتبر أوروبا الشريك الأساسي للجزائر في المبادلات التجارية حيث تمت أهم المبادلات التجارية للجزائر مع أوروبا خلال سنة 2019، ما يقدر بـ 58.14% من الحجم الإجمالي للمبادلات حسبما صرحت به المديرية العامة للجمارك الجزائرية، وبذلك تبقى بلدان أوروبا أهم شركاء الجزائر علماً أنّ 63.69% من الصادرات الجزائرية و 53.40% من وارداتها تمت مع الاتحاد الأوروبي²².

4.2-التنافس في مجال المساعدات المالية والاستثمارات المباشرة:

رغم التفوق التجاري الأوروبي مع الجزائر مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنّ هذه الأخيرة تعد الرائدة في مجال الاستثمارات المباشرة وكذا المساعدات المالية الممنوحة إلى الجزائر، إذ بلغت الاستثمارات حوالي 4.092 مليون دولار سنة 2005؛ استثمرت ثلاثي المبلغ في قطاع المحروقات، والباقي في قطاع الأدوية والطيران وغيرها، وفي المقابل حجم الاستثمارات الأوروبية بلغت في نفس السنة 2005، ما قيمته 2.091 مليون دولار أي نصف حجم الاستثمارات الأمريكية، تقريبا في نفس القطاعات (تأكيد على قطاع المحروقات) و الباقي في الأدوية والاتصالات وغيرها، أما من جانب المساعدات المالية قد عمل الطرفان الأمريكي والأوروبي في إطار تنافسهما الاقتصادي في الجزائر والمنطقة المغاربية ككل على منح مساعدات مالية تهدف بالأساس إلى دعم الإصلاحات الاقتصادية التي تخدم مصالحها خاصة الشركات المتعددة الجنسيات، التي تساعد على خلق الأجواء الآمنة للاستثمار²³.

5.2-التحرك الفرنسي لمواجهة النفوذ الأمريكي في الجزائر:

إنّ تطور العلاقات التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية مع الجزائر أثار توجّس فرنسا خاصة أنه يستهدف دولة تحت نفوذها، وعليه تمّ تعزيز العلاقات الفرنسية-الجزائرية خلال السنوات الأخيرة، هذا ما توضحه زيارات المسؤولين الفرنسيين للجزائر:

زيارة وزيرة الدفاع الفرنسية (ميشال أليو ماري/Michèle Alliot-Marie) للجزائر في جويلية سنة 2004، الأولى من نوعها منذ الاستقلال تهدف إلى إرساء قواعد "شراكة في مجال الدفاع" والتشاور حول تطوير الشراكة والتعاون في الميدان العسكري، وزيارة الرئيس السابق الفرنسي (نيكولا ساركوزي/Nicolas

(Sarkozy) في ديسمبر 2007 إلى الجزائر لتعزيز الصداقة الفرنسية-الجزائرية بهدف بناء الاتحاد المتوسطي على نهج الصداقة الفرنسية-الألمانية التي كانت محركاً لبناء الاتحاد الأوروبي²⁴.
بناءً على ما تقدّم يتبين بأنّ القوى المتنافسة في الفضاء المغاربي لديها اهتمام بالجزائر، وهذا ما يوضحه تنافس هذه القوى على مصادر الطاقة الجزائرية، ويؤكد التحرك الأوروبي خاصة فرنسا لمواجهة النفوذ الأمريكي، إلا أنّ هذا التنافس سيكون له انعكاسات على السوق الجزائرية والعالمية.

6.2- استراتيجية التنافس الطاقوي الأمريكي-الأوروبي على السوق الجزائرية:

• **استراتيجية التنافس الطاقوي الأمريكي:** أولاً لفهم استراتيجية نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في المتوسط يجب فهم أهم معالمها على المستوى العالمي والتي تركز على العناصر الأساسية التالية:

- السيطرة على الاقتصاد العالمي والأسواق المالية.
- التحكم ومراقبة جميع مصادر الثروة الطبيعية من مواد أولية ومصادر الطاقة.
- التحكم في المنظمات الدولية السياسية والأمنية والاقتصادية.
- تأمين مصادر الطاقة وعمليات التنقيب عن النفط والمعادن الثمينة، وقطع الطريق على القوى العالمية المنافسة خاصة الاتحاد الأوروبي والصين، أما فيما يخص الآليات التي تعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية في بسط نفوذها بالمتوسط، تتمثل في آليات التدخل العسكري والاقتصادي والسياسي.

وعلى ضوء مرتكزات الاستراتيجية الأمريكية فإنّ حقول النفط والغاز والثروات المعدنية والذهب والحديد التي تمتلكها الجزائر؛ جعلت الطموحات الأمريكية في الصحراء الجزائرية تزداد مع إصرارها على إقامة قيادة أفري كوم/AFRICOM في الجزائر خاصة في منطقة الصحراء رغم رفض السلطات الجزائرية لهذا العرض منذ البداية؛ فالولايات المتحدة الأمريكية ترى بأنّ الصحراء الجزائرية أهم منطقة في الساحل بل وفي غرب إفريقيا، وفي هذا الصدد تُعتبر الولايات المتحدة أول مستهلك للطاقة في العالم؛ حيث تستوعب 23% من إجمالي الطاقة المستهلكة في العالم و25% من الغاز، ويستهلك أمريكي واحد ما معدله 8 طن من النفط سنوياً، إذ يفوق استهلاك نظيره الأوروبي بضعفين، ويذهب خبراء النفط في الولايات المتحدة إلى أنّ حجم الاستهلاك العالمي في حال النمو الاقتصادي سيكون في الفترة ما بين عام 2000 و حتى عام 2025 أعلى من كل مثيلاتها في التاريخ، وهو ما يجعل النفط إلى أن يكون السلعة الأهم في العالم، وظلت القضية الاستراتيجية الأمريكية الرئيسية لمرحلة التسعينات والقرن الواحد والعشرين تتمثل في ضمان التحكم في الرهانات الطاقوية، باعتبار أنّ أكثر من 50% من احتياجات الاقتصاد الأمريكي من الطاقة مصدرها من الخارج²⁵.

• **استراتيجية التنافس الطاقوي الأوروبي:** قبل التطرق إلى استراتيجية التنافس الطاقوي الأوروبي تجدر بنا الإشارة إلى أنّ استراتيجية النفوذ الأوروبية تأتي في إطار متعدد الأطراف اتجاه الجزائر؛ حيث لا تختلف

كثيرا في إطارها الثنائي (الاستراتيجية الفرنسية)، وهذا ما يتجلى من خلال سياسة نقل المعايير في مجال العدالة والشؤون الداخلية التي يسعى من خلالها الاتحاد الأوروبي إلى توسيع أكبر للحدود الأوروبية، وعموما هناك من يرى بأن أوروبا تسعى إلى تحقيق هدفين من خلال سياساتها، وآلياتها وأدوات القوة التي تمتلكها²⁶؛ وهما:

- ◆ احتلال موقع القوة في النظام الاقتصادي العالمي في الفضاء والنفوذ التقليدي لها.
- ◆ الانطلاق إلى احتلال موقع قوة في السياق العالمي للهيمنة.

تجدر الإشارة إلى أن هناك مبادرات رُسمت في الفضاء المتوسطي للاطلاع على سياق الهيمنة الذي تنتهجه أوروبا في التعامل مع شؤون المتوسط، من بين هذه المبادرات التي تعتبر آليات لتنفيذ استراتيجيات النفوذ الأوروبي في الفضاء المتوسطي ما يلي²⁷:

◀ الحوار العربي-الأوروبي.

◀ مبادرة برشلونة (الشراكة الأورو-متوسطية).

◀ السياسة الأوروبية للجوار.

◀ الاتحاد من أجل المتوسط.

◀ منتدى 5+5.

أما فيما يخص الاستراتيجية الطاقوية الأوروبية؛ فالاتحاد الأوروبي كما هو معلوم يعاني من تبعية طاقوية حادة بحكم افتقاره لهذه الموارد باستثناء بحر الشمال، وعلى الرغم من الاستراتيجية المتوسطية الجديدة التي انتهجتها أوروبا منذ منتصف التسعينات والتي تجسدت في مسار برشلونة منذ 1995؛ إلا أن هذا المشروع لم يخصص إطارا هاما للطاقة والمحروقات على الرغم من احتياجاتها الكبيرة من هذه المادة الاستراتيجية التي قد ترهن مصير حركتها الصناعية وتبعيتها للاستراتيجية الطاقوية الأمريكية عبر العالم، و يرى كثير من المحللون أن الاتحاد الأوروبي يفقد إلى سياسة طاقوية مشتركة، كما ترى ممثلة الاتحاد الأوروبي أن الغاز أخذ يحتل حصة هامة من السوق في الحصيلة الطاقوية العالمية خاصة لتعويض الفحم والنفط وفي هذا الصدد دعت (بالا تشيو) نائبة رئيس اللجنة الأوروبية المكلفة بالطاقة والنقل الاتحاد الأوروبي أن ينظر بجدية في أمن مستقبله الغازي وتنمية استراتيجية غازية ملائمة²⁸.

3- انعكاسات التنافس الطاقوي الأمريكي-الأوروبي على الاقتصاد الجزائري.

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا إذ يعتمد كليا على الموارد الطبيعية، وهذا من خلال تأثيره على مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية؛ حيث تشكل الثروة البترولية المصدر الرئيسي سواء من الناحية الطاقوية أو من الناحية المالية بالنسبة للاقتصاد الجزائري، مما يؤدي إلى تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات، لهذا يبقى الاقتصاد الجزائري مهددا بتقلبات أسعار النفط دائما.

من المعلوم أنّ هناك العديد من الإصلاحات في قطاع المحروقات ناجمة عن الشراكة مع الدول الكبرى (الشراكة الأورومتوسطية أو الشراكة الأطلسية) في ظل الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر؛ حيث بدأت ترسم ملامح جديدة لقطاع المحروقات في الجزائر يختلف تماما عن ملامح التي كانت تميزه قبل مرحلة الانفتاح، وبدأت تتكشف بعض الآثار السلبية للسياسة المنتهجة منذ منتصف الثمانينات، وبدأ واضحا الآن أنّ الاستمرار في هذه السياسة بدون ضوابط يحمل تهديدات وأخطار حقيقية، إن لم يُحسن التعامل معها، فقد تفقد الجزائر على المدى الطويل السيطرة على أهم قطاع اقتصادي في الدولة وهو قطاع المحروقات.

1.1. أثر الشراكة الأجنبية على قطاع المحروقات:

إنّ الأهمية الجيوستراتيجية للجزائر وموقعها الهام جعلها من أقطاب دول العالم التي لها تأثير في سوق الطاقة الدولي خاصة الغاز الطبيعي، ما دفع بالشركات العالمية الرائدة خاصة منها الأمريكية والأوروبية إلى عقد شراكات متنوعة لتزويد أسواقها من هذه المادة؛ وفي وسط هذا السعي الحثيث في إقامة شراكة بين شركة سوناطراك والشركات البترولية العالمية، من المهمّ أن نتساءل عن آثار هذه الاستراتيجية على قطاع المحروقات أولا ثم الاقتصاد الوطني ثانيا، خاصة وأنّ هذا القطاع يمثل الشريان الأكبر في اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة، كما يمثل المصدر الأكثر دخلا في الجزائر والذي يُعتمد عليه بصورة كبيرة²⁹.

إذن من خلال الشراكة الأجنبية وما تجلبه من الاستثمارات مباشرة؛ ماذا يترتب عنها من آثار على مستوى إنتاج المحروقات وعائدات الصادرات للاقتصاد الوطني؟

• **أثر الشراكة الأجنبية على إنتاج المحروقات:** اتبعت الجزائر سياسة تكثيف جهود التنقيب لاكتشاف حقول جديدة مما فتح الباب على مصراعيه أمام الشركات الأجنبية للاستثمار؛ فهل لشركة سوناطراك القدرات على مواكبة الشركات الأجنبية في إنتاج واكتشاف المحروقات في الجزائر؟

من خلال الأرقام والزيادات المتتالية في إنتاج كل من البترول الخام والغاز الطبيعي بين سنتي (1992-1997)؛ نجد أنّ إنتاج البترول ارتفع من 756.5 ألف برميل في اليوم إلى 846 ألف برميل يوميا أي فارق قدره 89.5 ألف برميل في اليوم، بينما ارتفع الغاز من 128040 مليون متر/مكعب في السنة (عام 1992) إلى 1555721 مليون متر/مكعب في السنة (عام 1998) وذلك بفارق 27681 مليون متر/مكعب، بينما سنة 1997 تمثل قفزة في الإنتاج نظرا للتسهيلات التي قدمها قانون 1991 للشركاء الأجانب في قطاع المحروقات³⁰، (أنظر الجدول رقم (02): تطور إنتاج البترول الخام بالجزائر ما بين سنة 1992-1998).

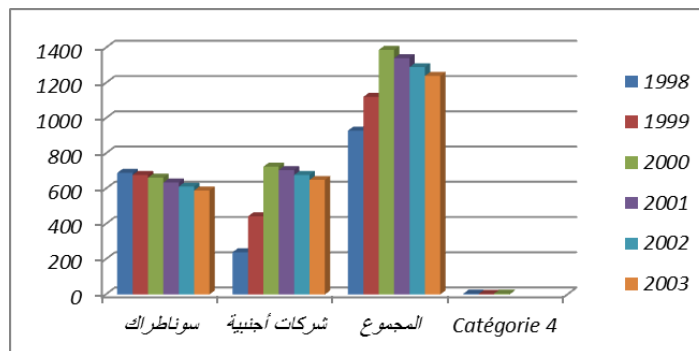
وعليه ما مدى مساهمة شركة الوطنية سوناطراك في هذا الإنتاج؟ وللإجابة على هذا التساؤل يجب قراءة الأرقام الإنتاجية لشركة سوناطراك ومقارنتها مع الشريك الأجنبي، (أنظر جدول رقم(03): تطور قدرات الإنتاج في قطاع المحروقات الجزائري 1998-2003).

الجدول رقم (02): تطور إنتاج البترول الخام بالجزائر ما بين سنة 1992-1998 (الوحدة: ألف برميل /اليوم)

السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الكمية	756.5	747.3	752	752	806	846	818

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: تقرير الأمين العام السنوي (23) لسنة 1996، ص 96.

الجدول رقم(03): تطورات قدرات الإنتاج في قطاع المحروقات الجزائري 1998-2003 (الوحدة: ألف برميل/اليوم)



المصدر: من إعداد مجموعة من الباحثين بالاعتماد على بيانات من المصدر الأصلي:

Amor Khelif, Les Cahiers du CREAD, n° 50, 1999, p 36

لنستنتج على ضوء التحليل أنّ شركة سوناطراك ستفقد تدريجيا التحكم في إنتاج المحروقات على المدى القريب، وأنّ فقدان السيطرة على أحد أهم موارد الجزائر سيشكل أكبر خطر على الاقتصاد الوطني.

• أثر الشراكة الأجنبية على عائدات الصادرات البترولية: كما للشراكة الأجنبية أثر على الإنتاج؛ لها أيضا أثر مباشر على الصادرات، وبالتالي على عائدات الصادرات ويظهر ذلك من خلال تتبع عائدات الصادرات البترولية في الجزائر وقراءة الأرقام والنتائج المسجلة بين سنتي (1992-1993) حيث نجد تراجع قيمة العائدات (8165 مليون دولار لعام 1992 و 7980 مليون دولار لعام 1993)، وذلك راجع إلى انخفاض أسعار البترول في تلك الفترة، حيث انخفض سعر البرميل من 20.08 دولار لعام 1992 إلى 17.52 دولار لعام 1993³¹.

2.3-تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع المحروقات:

يُتوقع أن يترتب على انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة تأثيرات كثيرة على قطاع المحروقات، لعل أبرزها هو أنّ هذا الانضمام يحدّ من حرية الدولة في رسم السياسة التجارية المناسبة للقطاع وفق ما تقتضيه مصالحها، ويمكن استقراء أهم التأثيرات الأولية المحتملة في قطاع المحروقات كالتالي:

• **تخفيض التعريفات الجمركية الخاصة بمنتجات القطاع:** إذا كان الجهد المبذول لتخفيض معدلات التعريفات الجمركية قد انصب في الماضي على الحقوق الجمركية عند الاستيراد؛ فإنّ وجهة الاهتمام الجديدة التي تستوجب الحذر الشديد منها؛ هي تخفيض الحقوق الجمركية عند التصدير، وهذا النوع الأخير من الحقوق هو الذي أصبحت بعض الدول المستهلكة ترفع من أجله وتطالب بتخفيض معدلاته إلى أدنى حدّ ممكن، لأنّ تطبيق الحقوق الجمركية من شأنه إلحاق أضرار كبيرة بالدول المنتجة، والتأثير عليها بصورة واضحة لأنها ستحرم من موارد مالية هامة، والتهديد الثاني الذي يأتي من جهة الحقوق الجمركية عند التصدير هو في شكل انخفاض في الإيرادات الجمركية، فإنّ مصدر التهديد الأول يبقى هو التفكيك الجمركي الخاص بالمشتقات النفطية؛ حيث من المعروف أنّ القسم الأكبر من إنتاج المشتقات النفطية يتركز في الدول الصناعية، ومن شأن هذا التفكيك إغراق السوق الوطنية بإنتاج هذه الدول وتقويض أركان الصناعة الجزائرية الناشئة³².

• **تحديد إمكانية وضع القيود الكمية على الصادرات أو الواردات:** مسألة وضع القيود الكمية على التجارة الخارجية تمّ طرحها أول مرة في دورة الأوروغواي، كما تمّ طرحها بشكل جديد في كل من دورة إنشاء منظمة العالمية للتجارة لعام 1995، وكانت مفاوضات الدوحة لعام 2001 فرصة لتمرير التوجه الدولي الجديد الذي يسعى تحت غطاء إبرام اتفاقية دولية حول المنافسة لتمرير بعض الأفكار التي تصبّ في خانة الحدّ من نفوذ بعض المنظمات التي تدافع عن حقوق ومصالح دول العالم الثالث، خصوصا منظمة (أوبك) وتتضح معالم هذا التوجه في مشروع برنامج الدوحة الذي احتوى على فقرة تنص على ضرورة منع جميع أشكال الكار ثلاث، وعليه يرى الخبراء أنّ على الجزائر قبل الانضمام وبعد الانضمام العمل مع الدول النفطية الأخرى، خصوصا داخل إطار منظمة أوبك، للتأثير على مسار المفاوضات والعمل على عدم تطبيق المادة (11) بالمعنى الذي تريده الدول الكبرى المستهلكة؛ لأنّ ذلك سيغلق الباب أمام استراتيجية التأثير على الأسعار من خلال التحكم في الكميات المعروضة في السوق³³.

الخاتمة:

ان التنافس الدولي بعد الحرب الباردة غلب عليه الطابع الاقتصادي، وتراجع دور المكون الأيديولوجي فيه، وفي ظل تشابك المصالح بين القوى الدولية المتنافسة، وتعدد الأطراف المشاركة في العملية التنافسية فلم تعد قاصرة على طرفين فقط مثلما كان الحال خلال فترة الحرب الباردة، وانما شارك فيها الى جانب

الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من القوى الدولية الصاعدة على رأسها الاتحاد الأوروبي أكبر حليف قبل 1991، قوى منافسة الصاعدة على رأسهم الصين وتركيا والأرجنتين والهند.

ان وجود الاتحاد السوفياتي خلال فترة الحرب الباردة كان دافعا للتقارب الأمريكي الأوروبي بين الطرفين، وتقاسم المصالح حسب مناطق النفوذ، لكن بعد انتهاء الحرب الباردة واختفاء الخطر السوفياتي بدأت ملامح التباين والانقسام بين الطرفين، فقد ادركت الولايات المتحدة الأمريكية ان عهد الاعتماد على القوى الأوروبية القديمة كمفاتيح لسياستها في القارة الأفريقية عموما و المنطقة المغاربية خصوصا قد انتهى بزوال الاتحاد السوفياتي، و بذلك فقد انتهجت سياسة اقتحاميه، فتحوّلت السوق الجزائرية الى ساحة صراع و تنافس اقتصادي مكشوف و أكثر حدة بين أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية مع دخول الصين الخط المنافسة، والهدف من هذه التنافس هو التسابق لتأمين موارد النفط و الغاز وضمان التحكم في سوقها.

إنّ الأهمية الجيو-اقتصادية للجزائر جعلت كل من الطرف الأمريكي والأوروبي يولي اهتماما بالسوق الجزائرية، لذلك قد سخرا كل مشاريعهما الاستراتيجية من أجل الهيمنة على الطاقة خاصة النفط؛ في الوقت الراهن بوصفه مادة حيوية أصبحت الحاجة ماسة إليه في ضوء استمرار النمو في اقتصاديات الدول الكبرى، إنّ ما دفع الدول الكبرى للتنافس من أجل تأمين إمداداتها للطاقة هو عدم الاستقرار السياسي في بعض المناطق المنتجة وارتفاع أسعاره عند حدوث الأزمات؛ لا سيما أنّ سوق الطاقة هو سوق عالمية واحدة تتأثر بدرجة كبيرة بحالة عدم الاستقرار السياسي في مناطق الإنتاج، وعلى هذا الأساس موارد الطاقة في الجزائر أصبحت إحدى الرهانات الاقتصادية والاستراتيجية للقوى الكبرى؛ وهو ما كان أحد الأسباب التي أجبت التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ، فكلاهما يطمحان لتنويع مصادر إمداداتهما الطاقوية من أجل تحقيق أمنهما الطاقوي.

النتائج:

- استمرار رجحان الكفة لصالح الأوروبيين لاسيما في مجال المبادلات التجارية التي تغطي حوالي 60% من التجارة الخارجية للجزائر بحكم عامل القرب الجغرافي.
- تبقى سيطرة الشركات الأمريكية على الاستثمارات في الطاقة وخاصة النفطية عنصرا ثابتا وصارما في الاستراتيجية الدولية الأمريكية، كما تسعى الولايات المتحدة لرعاية مسار انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية بهدف فرض مقومات العولمة الاقتصادية التي تسيطر عليها.
- على الرغم من تأكيد المسؤولين الأمريكيين على عدم وجود منافسة صريحة بين الأمريكيين والأوروبيين في السوق الجزائرية؛ بحكم التوافق الاستراتيجي في اتباع نفس الرؤية ونفس المشروع، إلا أنّ المجال التنفيذي لهذه المشاريع يطرح حالات كثيرة للتنافس والتصادم من أجل ضمان أكبر من المكاسب.
- يمكن ان نلمس نقاط الاتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي حول الجزائر رغم النافس القائم بينهما، من خلال محاولة تقاسم النفوذ والسيطرة على مواردها، فبالرغم من أن الولايات

المتحدة تحبذ في السابق تدهور العلاقات بين الدول الأوروبية والجزائر، إلا أنها لا يمكنها أن تتفق بمفردها في وجه التغلغل المخيف للصين في المنطقة المغاربية والقارة الأفريقية بصفة عامة.

- إن درجة الانفتاح الحالية في قطاع المحروقات أثبتت أن الاستمرار في هذا الطريق بالشكل الحالي قد يفقد الجزائر السيطرة على ثرواتها لصالح الشركات النفطية الأجنبية.

وكخلاصة، يمكن القول أن الاهتمام الاقتصادي الأمريكي بالجزائر لا يزال مقتصرًا على رهان الطاقة، في ظل ضعف الوزن التجاري العام للجزائر في التجارة الدولية الأمريكية، في حين تبقى سيطرة الاتحاد الأوروبي على التجارة الخارجية للجزائر قائمة ومرشحة للاستمرار نسبيًا بحكم استمرار تأثير عوامل القرب الجغرافي وسهولة التواصل معها بشبكة الانابيب يمكن إقامتها بأقل التكاليف، وفي الأقرب الآجال، ما يمنح الجزائر مكانة في سوق النفط الدولية وتوفير الاحتياجات الأوروبية خاصة في سوق الغاز.

الهوامش:

- 1- لعلو فتح الله، "المشروع المغربي والشراسة الأورو-متوسطية"، دار توبقال، المغرب، سنة 1997، ص 96.
- 2- المرجع نفسه.
- 3- حدادي جلال، "الأمن الجزائري في إطار استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط بعد أحداث سبتمبر 2001"، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، كلية الحقوق والعلوم السياسية. قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، تاريخ المناقشة: 2015/05/31، ص 89.
- 4- توفيق بوقاعدة، "الاحتجاجات تتصاعد ضد الغاز الصخري في الجزائر"، المكتب الإقليمي لموقع SciDev.Net بإقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تاريخ النشر: 2016/02/15، <https://www.scidev.net/mena/news/protests-against-shale-gas-algeria/>، تاريخ الاطلاع: 2021/08/20.
- 5- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول OAPC، مؤتمر الطاقة العربي العاشر "الطاقة والتعاون العربي: الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية"، 21-23 ديسمبر 2014، أبو ظبي، دولة الإمارات المتحدة العربية، ص 28.
- 6- مزياني لطفي، "الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي وانعكاساته على الشراكة الأورو-جزائرية"، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، سنة 2012، ص 136.
- 7- المرجع نفسه، ص 129.
- 8- صونيا ولد بومعزة، خولة حباش، "استراتيجيات التنافس الأوروبي- الأمريكي على سوق الطاقة في منطقة المغرب العربي دراسة حالة الجزائر وليبيا"، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المجلد (02)، العدد (07)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، أوت 2019، ص 129.

⁹ - زغبي نبيل، "الاستراتيجية الأوروبية للتموين بالغاز الطبيعي وانعكاساتها على الصادرات الغازية الجزائرية"، مجلة الواحات

للبحوث والدراسات، العدد(01)، سنة 2016، ص 614.

¹⁰ - برقوق سالم، "الاستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي، الجزائر"، (د. ط)، الجزائر، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع،

سنة 2009، ص 166.

¹¹ - بن عنتر عبد النور، "البعد المتوسطي للأمن الجزائري"، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، الجزائر، سنة 2005، ص 74.

¹² - صونيا ولد بومعزة، خولة حباش، المرجع السابق، ص 127.

¹³ - المرجع نفسه، ص 128.

¹⁴ - سالم حمزة، العلاقات الأوروبية-الأمريكية بين المتوسطية والشرق-أوسطية، رسالة ماجستير غير منشورة، في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغربية في الأمن والتعاون، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، سنة 2013،

ص

176.

¹⁵ - المرجع نفسه، ص 177.

¹⁶ - الحاج على، "سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة"، (د. ط)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، سنة 2007، ص 70.

¹⁷ - المرجع نفسه.

¹⁸ - خير الدين العايب، "التسابق الأمريكي الأوروبي في حوض المتوسط هل هو حرب باردة جديدة؟" جريدة النهار، العدد

(331)، تاريخ النشر: 2001/02/10، ص 2.

¹⁹ - حدادي جلال، المرجع السابق، ص 125.

²⁰ - الإدريسي الجناتي، "المبادرات الأمريكية والأوروبية للشراكة مع البلدان المغاربية"، المجلة المغاربية للدراسات والاستراتيجية الشاملة، العدد (1)، 2001، ص 49.

²¹ - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حصيلة التجارة الخارجية، سنة 2018:

تاريخ الاطلاع: <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur> ،

2020/03/30.

²² - وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر: أزيد من 57 بالمائة من المبادلات التجارية تمت مع أوروبا خلال 9 أشهر الأولى من

2019، تاريخ النشر 2019/12/18، <http://www.aps.dz/ar/economie/81284-57-9-2019> ، تاريخ

الاطلاع:

2020/03/30.

²³ - سالم حمزة، المرجع السابق، ص 186.

²⁴ - حدادي جلال، المرجع السابق، ص 133-134.

²⁵ - صونيا ولد بومعزة، خولة حباش، المرجع السابق، ص 127.

- 26- حدادي جلال، المرجع السابق، ص 111.
- 27- المرجع نفسه، ص 112.
- 28- المرجع نفسه، ص 129.
- 29- بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية
- وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، سنة 2007، ص 177.
- 30- مزياني لطفي، المرجع السابق، ص 178.
- 31- المرجع نفسه، ص 181.
- 32- المرجع نفسه، ص 160-161.
- 33- المرجع نفسه، ص 162.